من المفاهيم الهيجلية للدولة ، قال: «ونحن لا نؤمن بمفهوم الهيجلية للدولة ٠ نحن نؤمن ان الدولة هي ظاهرة تاريخية ،اننا ماركسيون ، ونؤمن بالتحليل الماركسي ، ولا نستبعد ان تلغى الدولة في يوم ما ، ولكنها ، حتى الآن ، ضرورة لكل الشعوب » ، واضاف ان واضعي الوثيقة لم يكتبوا وثيقة عن فلسفة الدولة، ولكنهم وضعوا وثيقة عن حقوق الشعوب ، وعن المبادىء التي تناضل شعوب العالم من اجلها ٠ ولذلك ، فانه في الوقت الحاضر، لا يمكن لاية حركة تحرر في العالم ، ان تطمح للتخلي عن مرحلة الدولة في تطور نضالها ، وان الموقف المعادي للدولة ، الذي يشهده العالم اليوم ، ما هو الا « صرعة حديدة» تدخل في باب المثاليات٠

وفي مجرى النقاش ، تدخل احد ممثلي منظمة التحرير ، ممن شاركوا في الندوة معترضا على اعتراف الاستاذ فونيه ،بحق الشعوب بتعريف نفسها على اساس الدين، مشيرا الى ان التاريخ الحديث برهن على خطورة ادعاء شعب ما ، حقه القومي بتكوين حركة قومية على اساس ديني ، كالحركة الصهيونية ، التي تشكل افضل مثل على ذلك ، والتي ادت ، ليس الى اغتصاب الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني وحسب ، بل ومهدت الطريق الى نشوء حركة عنصرية ، تضطهد اليهود انفسهم ، وخاصة اليهود الشرقيين منهم٠

واشار عضو منظمة التحرير في سياق رده على فونيه ، انه « اذا ما اعترفنا بهذا الحق مبدئيا ، لشعب ما ، فلا بد وان نعترف به لكل الشعوب ، وعندئذ نكون قد بررنا مثلا ، حق المسيحيين الموارنة في لبنان ، في انشاء حركة قومية على اسس دينية ، بل وطائفية ، وبالتالي تقرير مصيرهم على هذا الاساس، وتقسيم لبنان وانشاء دولة مستقلة » ، واضاف عضو منظمة التحرير ان ذلك يشكل منتهى الخطورة ، ليس فقط ، في لبنان وانما في سائر العالم الثالث ، اذ يفتح المجال لجميع الطوائف ، بادعاء حقها في الانفصال ، وتقرير المصير ، وبالتالي انشاء كيان مستقل ٠

واخيرا ، اختتم السيناتور والمحامي الايطالي ليليو باسو ، رئيس اللجنة العالمية لحقوق الشعوب الندوة قائلا ، انه كان يود الحديث عن آفاق العمل بالنسبة للجنة ، الا ان مداخلة الاستاذ فونيه ، وتهجمه على واضعي وثيقة الجزائر ، يجبره على الاجابة ٠ اذ جاء انتقاده مجرد تعليق على الناحية القانونية من الوثيقة ، رافضا موقف واضعيها ، المبدئي والسياسي ، ومتهما اياهم بالمفهوم الهيجلي للدولة ٠ وقال : « اما انا فاعتبر هذا اهانة ، لانني كماركسي اناضل ضد هذا المفهوم الهيجلي » واضاف ان واضعي هذه الوثيقة يعتبرون الدولة بناء قانونيا ، يمثل الشعب، ولكن الدولة ليست هي الشعب، وانهم عندما يتكلمون في الوثيقة ، عن الهيمنة غير المباشرة في البند السادس ، فانهم يضعون الدولة والشعب في تناقض ، وهذا ليس مفهوما هيجليا للدولة مطلقا ٠ وانهم عندما قرروا وضع هذه الوثيقة في اخر جلسة لمحكمة راسل للسلام في روما ، لم يطمحوا الى وضع وثيقة مثالية ، وانما هم يوضحون ما هو موجود ومعترف به في القانون الدولي ، بالنسبة لحقوق الشعوب ولكنه ليس معروفا لدى حركات التحرر في العالم ٠ ولذلك فان التناقض الموجود في الوثيقة ، ورثته اللجنة الدولية عن التناقض الموجود في القانون الدولي ٠

واضاف ليليو باسو قائلا : « كنا نود ان نوعي شعوب العالم ، بحقوقها التي تتمتع بها ، ولكنها لا تعرف شرعيتها ٠٠ ولقد وضعت ، انا شخصيا ، الدستور الايطالي عام ١٩٤٦ ، ولكنني لا اضع